التنمية الريفية في الجزائر وتحدي الفقر والبطالة والأمن الغذائي

أ.الاخذاري بن صالح جامعة الجزائر03
أ.شرفاوي مصطفى جامعة الجلفة

إن المتتبع لمسار التنمية الريفية بالجزائر يلاحظ أن هناك الكثير من التحديات والعراقيل التـــي تؤثر سلبا على برامج التنمية الريفية والتي يجب التصدي لها بالصورة المثلى وإيجاد الحلول المناسبة ، وهذه التحديات هي تحديات داخلية ، ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية، ماطبيعة هذه التحديات وماهي انعكاساتها؟

أولا: تحدي الفقر الريفي :

إن معظم الدراسات أجمعت على تعريف الفقر استنادا إلى مستوى الدخل والإنفاق اللازم ، للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية اللازمة للعيش كالغذاء والمسكن والملبس، والشخص الذي لا يتمكن من تحصيل الحد الأدنى من هذه المتطلبات يعد فقيرا، كما أن كل دولة حددت لنفسها حدا أطلقت عليه حد الفقر الوطني، وقد عرف البيان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة حول التنمية الاجتماعية بكوبنهاجن بالدنمارك سنة 1995،الفقر على أنه:"الافتقار إلى الدخل المادي وموارد الإنتاج الكافية لضمان إشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمواجهـــة متطلبـــات الحياة وتجنب الجوع وسوء التغذية ، والحرمان من الخدمات الأساسية كالصحـــة والتعليـــم وعدم الحصول على مصادر المياه النقية والسكن الملائم بالإضافة إلى عدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية والسياسية"[1].كما أن خبراء التنمية البشرية يرون بأن مفهوم الفقر لا يجب أن يعتمد على مستوى الدخـــل والإنفاق وما يحصله الفرد من مختلف الحاجات ، بل يجب أن يتضمن مؤشرات الرفاه الاجتماعي والمتمثلة في توفير الخدمات التعليمية والصحية ومياه الشرب الآمنة والصرف الصحي المناسبة وتدعم هذا بإدخال دليل الفقر البشري سنة 1997.

وقد قام البنك الدولي بتحديد أربعة أبعاد أساسية للفقر "[2]وهي:

أ- الفرص: والمقصود بها غياب فرص الوصول إلى أسواق العمل والحصول على العمـــل أي عدم القدرة على الظفر بمنصب شغل من جهة ، ومن جهة أخرى عدم الوصول إلى الموارد الإنتاجية التي طالها الاحتكار من قبل فئة معينة ، ويضاف إليها فرض قيود على المرأة .

ب- القدرات : ويقصد بها غياب القدرة في الحصول على بعض على الخدمات العامة مثـــلا لتغطية والمتابعة الصحية والتعليم.

ج- الأمان :والمقصود به قابلية التعرض لبعض المخاطر الاقتصادية وبعض أنواع العنف المدني والمترلي في ظل غياب سياسة قضائية وقانونية محكمة .

د- التمكين: والمراد به عدم القدرة على المشاركة أو إبداء الرأي على مستوى الأسرة وعلى مستوى المجتمع وعلى المستوى القومي.

وبالتالي فالفقر في محتواه مرتبط بالحرمان من فرص العمل وعدم الاستفادة من التغطية الصحية والاجتماعية والتعليمية ،والحرمان من المشاركة السياسية ومختلف الأنشطة ذات العلاقـــة بالمجتمع المدني،والشعور بانعدام الأمان والراحة.وفي عام 2008 وضع البنك الدولي حدا لخط الفقر بقيمة دولار وربع يوميا، بعدما كـــان في سنة 1985 دولار واحد للحد الأدنى ودولارين للحد الأعلى وفقا للقدرة الشرائية.وبناءا على هذا فالفقر يتضمن الحرمان المادي الذي يتجسد في عدم الحصول على الحد الأدنى من الخدمات الصحية والتعليمية والغذائية من كما ونوعا والحرمان من حق الحصول علـــى

السكن ، ومختلف السلع.وفقدان المقدرة على مواجهة الحالات الطارئة كالكوارث والأمراض والبطالة والأزمات بمختلف أنواعها ومظاهرها وتلقي صعوبات في التعاطي معها من أجل تجنبها بالإضافة إلى صعوبة توفير النفقات اللازمة التي تساعد على الخروج من بؤرة الفقر.وهناك الحرمان غير المادي الذي يتجلى في افتقار الإنسان لمعنى العيش بكرامة وحرية وفي ظروف آمنة ومستقره تساعد على التمتع بالحقوق السياسية والمدنية.ووفق هذا فالمواطن الريفي يعاني من الفقر الريفي وذلك للأسباب التالية:

-افتقار فقراء الريف للأصول الإنتاجية كالأراضي الزراعية الخصبة ،وإمدادات مياه الري المستقرة، وتأثير العوامل المناخية كالجفاف أو ارتفاع درجة الحرارة و ظاهرة التصحر وقلة وضعف البنية التحتية الأساسية التي تمكنهم من الوصول إلى الأسواق وكل هذا أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر مما نتج عنه احتكار فئة معينة لكل عناصر الإنتاج و الاستخدام الغير مرشد للموارد المتاحة وتوظيفها بشكل يؤدي إلى تدهورها ونفاذها بشكل سريع .والمتتبع لمختلف البرامج التنموية التي استفادت منها المناطق الريفية في الجزائر يلاحظ أن الجهود التي بذلتها الحكومة لتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف تكرست من خلال إطلاق أكثر من 12.148 مشروع تنموي منها 4165 مشروع في طريق الإنجاز من أصل 6059 مشروع تمت المصادقة عليه"[3]، وهذا لفائدة 1241 بلدية و 5187 قرية ريفية تشمل 3.649.456 نسمة معظمهم في المناطق النائية، للرفع من قدرتهم الإنتاجية وتمكينهم من وسائل الإنتاج ،قصد تحسين مداخيلهم وتثبيتهم في مناطقهم الريفية.وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة استفادة سكان الريف من مختلف المشاريع التنموية لم تغطي سوى 30 % من السكان، وبحسب التقرير العربي الثالث حول تحقيق الأهداف التنموية الثالثة للألفية وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها [4]" ،والذي أعدته جامعة الدول العربية مع هيئة الأمم المتحدة العربية ، فالجزائر أحرزت تقدما في خفض معدل الفقر إلى النصف بفضل الجهود التي بذلتها مشاريع التنموية التي سطرتها وبالعودة إلى مؤشرات التنمية البشرية فالجزائر أحرزت تقدما في مكافحة الأمية ورفع نسبة التمدرس في الوسط الريفي بفضل جهود الدعم الحكومي وذلك بإنجاز مدراس ابتدائية في المناطق الريفية، وتوفير النقل المدرسي لاستكمال المسار الدراسي ، ولكن بقي هناك نوع من التفاوت بين المناطق الريفية من حيث مواصلة الدراسة خاصة لدى المرأة الريفية رغم مجانية التعليم.بالإضافة إلى ضعف شبكة الطرقات، وعدم الاستفادة من شبكة الهاتف الثابت المحمول و إمدادات شبكة الغاز وشبكات الماء الشروب ،وقنوات الصرف الصحي وانعدام التغطية الصحية لدى البدو الرحل ، فقد بلغت نسبة فقراء الريف سنة 2006 بالجزائر14.2 % [5]"، لتنخفض إلى 10% في 2010 نظرا لما حققته مشاريع التنمية الريفية من مناصب شغل وبالتالي فمؤشر التنمية البشرية الوطنية عرف ارتفاعا من 0.681 سنة 2009 إلى 0.699 في سنة 2010 ،ولكن بقيت البطالة تحديا كبيرا تواجهه الحكومة الجزائرية،ولكن المشكل المطروح هو عدم الانتهاء من إعداد خارطة وطنية للفقر عامة والفقر الريفي خاصة في المناطق الجبلية والحدودية.

ثانيا : تحدي البطالة:

تعرف البطالة على أنها: "عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه القادرين عليه أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل،وبشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه شرطا القدرة على العمل ، والبحث عنه"[6]،وبحسب تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى، وأن معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين إلي القوة

العاملة الكلية و هو معدل يصعب حسابـــه بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) و حسب الجنس و السن و نوع التعليم و المستوى الدراسي"[7].

ومن خلال هذين التعريفين فالحكومة الجزائرية في تحد كبير لمواجهة ارتفاع البطالة خاصة في الوسط الريفي الذي يعرف تزايدا مستمرا في عدد السكان من سنة إلى أخرى بالموازاة مع تحسن المستوى التعليمي في وسط الشباب المؤهلين للعمل ولكن الفـــرص تكون محـــدودة للظفر بفرصة العمل في الغالب نجد البطالة الموسمية هي السائدة في الريف ،فالشباب يشتغلون في فترات معينة من الزمن ، كفترة الحرث والبذر أو في فترة جني المحاصيل ويضاف إليه تغيـــر نمط التفكير لديهم ، وعزوفهم عن ممارسة الفلاحة وتربية المواشي وتطلعهم إلى ممارسة وظائف إدارية تليق بمستواهم التعليمي.وما يجب الإشارة إليه هو أن الطفرة المالية التي عرفتها الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2012 بسب ارتفاع الجباية البترولية سمح بإطلاق عدة مشاريع باستثناء سنة 2008 الذي عرفت انخفاضا محسوسا في أسعار النفط.ومن بين أهم أسباب البطالة الريفية نجد:

❖ غياب إستراتيجية واضحة من أجل التكفل بفئة الشباب البطال في الريف الجزائري بسبب التخطيط السيئ المبني على إحصائيات غير دقيقة حول ما يحتاجه الريف من مناصب عمـــل حسب إمكانياته الطبيعية والبشرية بحيث انخفض معدل البطالة كما رأينا سابقا إلى 10% في سنة2010.

❖ عزوف الغالبية من شباب الريف عن الاستثمار في القطاع الزراعي خاصة فئة المتعلمين وفق ما أشرنا إليه مسبقا مع العلم أن نسبة الشباب في الريف تبلغ 70 % دون سن الثلاثين.

❖ النظرة الهامشية لدور المرأة الريفية واقتصار دعمها في مشاريع صغيرة وبقروض بسيطة لا تعكس تطلعاتها، وذلك رغم البرامج التي تم تسطيرها من قبل الحكومة والتي تمثل نسبة 50 % "[8].

❖ غياب المبادرة الفردية لدى ملاك الأراضي الزراعية ومربي المواشي في استقطاب أصحاب الكفاءات وتشجيعها بهدف توظيف معرفتها العلمية وخبرتها الفنية لتحسين وضعية القطاع الزراعي والرفع من إنتاجه كما ونوعا.

❖ ضعف قنوات الاتصال بين الهيئات الوصية المعنية بالتنمية الريفيـــة من منتخبين ومعينيـــن وغياب برامج التوعية والتحسيس بمدى قيمة وفاعلية الاستثمار في الريف في المجال الزراعي،أو في مختلف النشاطات الأخرى ، وغياب الجانب التحفيزي الذي يدفع الشباب إلى تقديم المبادرات في إنشاء مشاريع استثمارية منتجة .

❖ سيطرة فكرة المنظور التكنولوجي على أذهان سكان الريف الذين يعتبرون أن التنمية تبدأ في المناطق الحضرية، وأنهم حينما ينتقلون إليها باعتبارها مراكز للنمو يستفيدون منها، وبالتالي الريف يتأثر بتغييرات المناطق الحضرية التي تستخدم تقنيات ووسائل حديثة والتي تعد حلقة وصل بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي.

❖ عدم اكتمال تنفيذ المشاريع التي تمت برمجتها تسبب في رفع معدلات البطالة في ظل ضعف المنظومة الرقابية وعدم استمرارية هذه المشاريع ،والتي لم تدخل في مرحلتي الإنتاج التسويق وسوء توزيعها على مختلف المناطق الريفية مما تسبب في اختلال التوازن بين هذه المناطـــق فنجد مناطق ريفية في الشمال تستقطب اليد العاملة أكثر من المناطق الأخرى، في الهضاب والجنوب، وعليه فالتنمية الريفية وتوفير منصب الشغل يكون على عاتق الأجهزة الحـــكومية على مستوى مركزي أو بحسب تسلسل وحداتها الإدارية، وغياب فكرة المبادرة والاعتماد على الذات بالاستخدام الأمثل لمواردهم المتاحة لخلق مناصب شغل"[9].

❖ ضعف إقبال المرأة الريفية على العمل ، وانقطاعها في سن مبكرة عن مواصلة الدراسة والنظرة السلبية للمجتمع لها، وذلك رغم ما بذلته الحكومة لإدماجها في إطار التنمية الريفية بداية بتعميم التعليم وبرنامج محو الأمية التي وصلت نسبتها 46% حسب إحصائية قدمتها الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة "[10].ثم إلى إدماجها في مختلف البرامج في سياق سياسة التجديد الريفي وتقديم الدعم المالي لها عن طريق الوكالة الوطنية للقرض المصغر وتقديم تسهيلات لها بشكل فردي أو جماعي وعليه فارتفاع معدل البطالة أدى تطور وبروز مشكلة النزوح الريفي التي تعد تحديا كبيرا لابد من معالجته وتثبيت السكان.

ثالثا:تحديات الأمن الغذائي وآمانه:

تعتبر قضية الأمن الغذائي من القضايا الأساسية التي عملت الحكومات الجزائرية المتعاقبة على إيجاد حل لها وهي بحد ذاتها من أكبر التحديات التي تواجهها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وعلى هذا الأساس قامت بوضع عدة برامج تنموية تتعلق بالتنمية الفلاحية والريفية وذلك لكون الريف له من الإمكانيات والمقومات التي تساهم بشكل كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم الأمن الغذائي،فما المقصود بالاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي؟ ولماذا لم تحققهما الجزائر؟

إن الاكتفاء الذاتي عرف على أنه :" قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية المحلية "[11]،و المقصود في هذا التعريف هوأن المجتمع يوظف قدراته المادية وموارده الطبيعية كالأرض وطاقاته البشرية لتحقيق ما يحتاجه من غذاء بدون الاعتماد على الغير، أي أن الدول تسعى جاهدة لتوفير الغذاء لمواطنيها بالاعتماد على الإمكانيات المتوفرة لديها ، والأمن الغذائي فيقصد به:"قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام"[1].ويتم توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية، إما بإنتاجها محليا،أو إنتاج جزء منها واستفاء باقي الاحتياجات من خلال توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات الغذائية ، لتستخدم في استيراد هذه الاحتياجات، وعليه فتحقيق وتوفير الأمن الغذائي يتطلب توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال تصدير منتجات تتمتع بالجودة ولها ميزة تنافسية ساهم في توفير الموارد المالية بالعملة الصعبة، وتدعيم وتشجيع الاستثمار وخلق مناصب شغل في مجال إنتاج الغذاء ، وبالتالي فالأمن الغذائي يفتقد لثلاثة مكونات هي عدم وفرة إنتاج السلع الغذائية ضعف فرص الاستثمار المحلي وعدم الاستقرار والتذبذب في توفير السلع الغذائية طوال الوقت واحتكارها، بالتحكم في أسعارها التي قد ترتفع في أوقات محددة نتيجة الجفاف، وفيما يتعلق بأمان الغذاء فقد عرفته منظمة الصحة العالمية على أنه: " جميع الظروف والمعايير الضرورية خلا ل عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا ، وموثوقا به و صحيا ، وملائما للاستهلاك الآدمي"[12].فالآمان الغذائي لا تتوقف في مرحلة الإنتاج الزراعي بل تتعداه إلى مرحلة الفرز والتخزين والحفظ والتصنيع والتسويق إلى غاية مرحلة الاستهلاك ليظهر دور مخابر الصناعات الغذائية [13]"و الاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة بدون أخذ الاستشارة والإرشاد الفلاحي يضر بالبيئة نتيجة ما يسببه من تلوث بيئي يؤثر على الزراعة والماء ويؤثر على صحة الإنسان كعامل أو مستهلك لهذا الإنتاج. وبالعودة إلى حقيقة الأمن الغذائي في الجزائر فالإحصائيات تبين لنا بأن سياسة الدعم الفلاحي وتوسيع المساحات الزراعية وتبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لم ترقى إلى المستوى المطلوب بحيث أصبح تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي أمر جد معقد لأن من يخطط لا ينطلق من معطيات دقيقة تراعي الإمكانيات المتاحة من موارد طبيعية كالثروة المائية والأراضي وطبيعة المناخ وحجم المؤهلات والطاقات البشرية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي وأدى إلى تراجع معدل إنتاج الغذاء من جهة ومن جهة أخرى ارتفعت فاتورة الاستيراد من

الخارج حيث بلغت قيمة الواردات الغذائية سنة 2009 مبلغ يقدر بـــ5477.59 مليون دولار"[14]،وقد بلغت نسبة مساهمة الناتج المحلي للزراعة في الجزائر11.5% في سنة 2012 حيث بلغ منتوج القمح 3430000 طن بمعدل 1.8 طن في الهكتار الواحد على مساحة تقدر بـــ 1950000 هكتار"[15] ،

والتمثيل البياني[16]التالي يوضح لنا إنتاجية الشعير في العالم والوطن سنة 2013

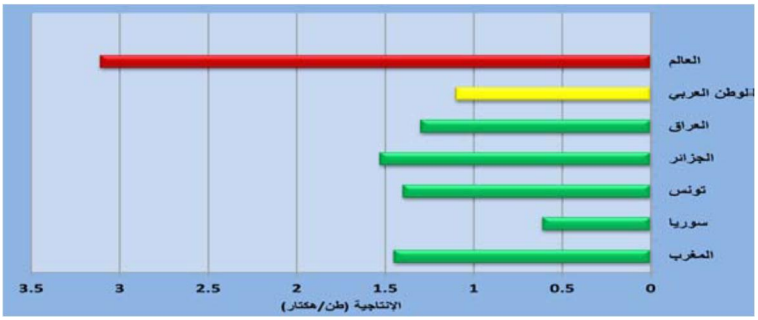

من خلال هذا التمثيل البياني نستنتج بأن الجزائر حققت قفزة في إنتاج القمح والشعير على مستوى الدول العربية،إلا أن هذا يبقى رهين التقلبات المناخية والأسعار في الأسواق العالمية التي لا تعرف استقرارا دائما فإذا كانت كمية المحصول مرتفعة فالأسعار تنخفض إلا أنها لازالت تحت شبح التبعية الغذائية،ولكن الجزائر بقيت تستورد المنتجات الغذائية من الخارج ،خاصة القمح من فرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية،وقد مرت الجزائر فترة جفاف وفيضانات أدت إلى انخفاض المنتوج مع ارتفاع السعـــر في الأسواق العالمية و بلغ سعر القمح في سنة 2012 ،327.15 دولار للطن مما يثقل كاهل الخزينة العمومية المبنية على الريع النفطي وهو بدوره غير مستقر في الأسواق العالمية في ظـــل غياب بدائل أخرى لتعويض مداخيل الجباية النفطية ،كما أن معدل نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي عرف ارتفاعا محسوسا ففـــي سنـــة 2010 بلغ 4350 دولار سنويا ليرتفـــع في سنة 2011 إلى 5272دولارليصـــل إلى 5348 دولار في سنة 2012 "[17]،وبالتالي فهذه المداخيل منخفضة وبالتالي تؤثر على القدرة الشرائية للمواطن من حيث عـــدم قدرته على الحصول غذاء كامل في ظل ارتفاع الأسعار خاصة المواد الغذائيـــة المستـــوردة كالحليب والدهون واللحوم وبعض المنتجات الغذائية وبالتالي فتتعرض إلى ما يعرف بالفجوة الغذائية، والتي تعرف بأنها: "صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية ، وبعبارة أخرى فإن الفجوة الغذائية تمثل الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي "[18]، والمراد بها عدم كفاية المنتوج المحلي على تغطية الطلب مما يجعل تغطيتـــها يتطلب التوجه إلى الاستيراد من الأسواق العالمية، مما يفقد الدولة أموالا كبيرة، وبعبارة أخرى كلما نجحت السياسة الزراعية المنتهجة في تحقيق منتوج أفضل كلما تقلص حجم الفجوة وكلما فشلت هذه السياسة كلما توسع حجمها "[19]، بحيث نجد الجزائر تستورد النصف من حاجياتها الغذائية وفي مقدمتها الحبوب مثل القمح بنوعيه الصلب واللين ، والمنتجات الغذائية المصنعة والزيوت النباتية والحيوانية ، والفجوة الغذائية تنخفض تارة وترتفع عدة مرات بسبب تدني معدل الإنتاج الزراعي، الذي يتأثر بالتغيرات المناخية ، أو نظرا لتلـــف المحاصيل التي تفتقد لطاقات التخزين ومجالات التسويق في ظل منافسة المنتجات المستوردة من الخارج كما أن سيادة نمط الإنتاج العائلي القائم على زراعة الكفاف الموجهة للاكتفاء الذاتي زاد من توسيع حجم الفجوة الغذائية في ظل تزايـــد الطلب على الغذاء مع ارتفاع عدد السكان مع نقص في المنتوج الغذائي المحلي وعدم مطابقته لمقاييس الجودة العالمية المعتمدة،ومن بين آثار الفجوة الغذائية نقص التغذيـــة والذي يقاس بمؤشر الجوع ومعدل السعـــرات والجزائر واحدة من الدول العربية التي قلصت من نسبة الجوع مقارنة مع دول عربية فمؤشر الجوع في جزر القمر بلغ مستويات خطيرة بمعدل 33.6 % وفي السودان بلغ 27.0 واليمن 26.5 بينا في الجزائر بلغ 5> "[20].

ملاحظة: إن مؤشر الجوع (GHI) يتكون من ستة درجات تعرف بمستوى الجوع وتتدرج من منخفض 4.9 أو أقل، إلى متوسط 9.5 وإلى خطير(1019.9) إلى مقلق (20-29.9)إلى مقلق جدا30 أو أكثر،وقدتم تحديد درجاته بالاستناد إلى ثلاثة معايير هي نقص التغذية ومعدل وفيات الأطفال وبيانات نقص الوزن لدى الأطفال "[21].

فنقص التغذية بالجزائر منخفض بفضل تحسن الرعاية الصحية التي أدت إلى انخفاض معدلات الوفيات بالنسبة للأطفال ،وتحسن مستوى التغذية الذي يقاس بمعدل السعرات الحرارية والبروتين والدهون بحيث بلغ المعدل في الجزائر بالنسبة للسعرات الحرارية 3270 كيلو كالوري والبروتين 84 غرام والدهون 73 غرام وفق آخر الإحصائيات المسجلة في سنة 2012 [22]"،وحسب التقرير الصادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية سنة 2011 والمتضمن حالة الفقر الريفي[23]" ،يصنف الجزائر في الفئة الأولى التي تخطت عتبة الجوع بوتيرة جد سريعة بفضل البرامج التي تبنتها في إطار التنمية الريفية وقد انخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية إلى 4 % بعدما كانت 13% "[24]،وما يمكن قوله فالطلب على الغذاء هو في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى ويقابله التزايد المستمر لعدد السكان سواء في الريف أو المدينة،وتوفيره وضمانه على مستوى محلي.مما يفرض على الدولة وضع إستراتيجية صارمة لتحقيق الأمن الغذائي، والتحرر من التبعية الاقتصادية .وعدم تحقيق الأمن الغذائي يعود إلى ثقافة الاتكال على الدولة التي تشبع بها الفرد الجزائري جعلته ينتظر ما توفره له الدولة من منتجات غذائية مستوردة بالعملة الصعبة، دون العمل على تحفيزه من أجل الاستثمار في القطاع الزراعي ، بوضع خطة محكمة تضمن التصميم والتمويل والتنفيذ والمتابعة والدخول في مرحلة الإنتاج والتخزين والتصنيع الغذائي والتسويق بمواصفات ذات جودة عالية وبميزة تنافسية توفر مداخيل مالية إضافية توظف بدورها في توسيع مساحات الاستثمار.والمشكل الكبير الذي ساهم في عدم تحقيق الأمن الغذائي هو تحويل نشاطات العقار الفلاحي إلى نشاطات صناعية وتجارية على حساب النشاط الزراعي بالإضافة إلى زحف الإسمنت على مساحات زراعية كبيرة خاصة في سهل متيجة في ظل غياب منظومة رقابية ردعية وصارمة ، وكذلك كثرة العراقيل الإدارية التي تصعب من فرص الاستثمار من حيث دراسة الملفات وتسوية وضعية العقار الفلاحي وعملية دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية الزراعية وإهمال بشكل كبير لمجال الصناعات الغذائية ويضاف إليها التغير المناخي وفترة الجفاف وظاهرة التصحر ونقص مخزون المياه الجوفية ، بسبب الحفر العشوائي والغير منتظم .

الملخص:

إن تحقيق أهداف برامج التنمية الريفية في الجزائر واجهتها جملة من التحديات والمتمثلة في الفقر والبطالة وتحدي تحقيق الأمن الغذائي،جعلتها تسير بوتيرة بطيئة مما انعكس سلبا على المواطن الريفي ، الذي اصبح همه الوحيد البحث عن مخرج يضمن له العيش الكريم وتحقيق مستوى من الرفاه الاجتماعي بعيدا عن عالمه الريفي، وذلك في ظل غياب إرادة سياسية حقيقية للنهوض بالوسط الريفي وتحقيق التوازن التنموي بين مختلف الجهات بحسب تنوعها الاجتماعي والثقافي ومقوماتها الطبيعية وقدراتها البشرية مما يؤدي الى ظهور مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وبيئية بصعب التعامل معها ومعالجتها في وقتها وايجاد الحلول المناسبة، وبالتالي لابد من صياغة إستراتيجية فعالة وفق خطة محكمة ذات ابعاد مستقبلية ولها قابلية على التكيف مع المستجدات.

المراجع:

[1] - جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،دراسة إتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية العربية،الخرطوم 2009، ص،06.

[2] - جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،المرجع السابق الخرطوم 2009، ص،06.

[3] - الجزائر،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المرجع السابق،ص24.

[4] - جامعة الدول العربية، التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية الثالثة 2010 وآثار الأزمات الإقتصادية العالمية على تحقيقها ، ص 148

[5] - الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،المرجع السابق،ص32.

[6] - عبد الصمد سعودي،صالح سراي،إستراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية ، جامعة المسيلة قسم العلوم التجارية ، ص06.

[7] - -وليد ناجي الحيالي ،دراسة بحثية حول البطالة،الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك،ص08.

1-REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULEAIRMINISTER DE LAGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL. Le Renouveau Rural ,Un nouvel élan au monde rural s'impose par le renouvellement,2009 ,page06.

[9] - جامعة الدول العربية،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجموعة من الخبراء،التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ،2008،ص 59.

[10] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة،دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة ،2009،ص18.

[11] -محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، لكويت،1998 ص72.

[12] - محمد السيد عبد السلام، المرجع السابق،ص76و 82.

[14] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،ص 170.

[15] -المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2013،ص08.

[16] - التمثيل البياني 4مأخوذ من تقرير صادرعن المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي سنة 2013 ص09.

[17] -المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2013،ص29.

[18] - -ترقو محمد، النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر آفاق 2020،الملتقى الدولي التاسع جامعة حسيبة بن بوعلي ،2014 ، ص05.

[19] - فوزية غربي ، غربي فوزية، (الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري، قسنطينة، 2008،2007.،ص 55.

[20] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2013،ص28.

[21] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2013،ص28.

[22] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2013،ص28وص26.

[23] - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،تقرير الفقر الريفي،2011 ، ص51.

[24] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن الغذائي،2012،ص 86 .